قياديو الاتحاد يطالبون بعودة النشاط ويحذرون من تأثيره السلبي على القطاع النفطي ومؤسسات الدولة

خسائر بالملايين تضع «معاهد وشركات التدريب الكويتي » في مهب الريح

أمل الصباح: آلاف الخبراء والموظفين فقدوا رواتبهم بسبب غلق الأنشطة وتدهور استثماراتها



کتب : محیی قطب

ناشد قياديو اتحاد معاهد وشركات التدريب الكويتي، متخذي القرار بسرعة إعادة النظر في القرارات التي اتخذت ضدقطاع الاستشارات والتدريب والتي صدرت بوقف جميع أنواع التدريب والمهام التدريبية الداخليه والخارجيه فيجميع وزارات الدولة ومؤخرا في قطاع النفط مؤكدين خلال مؤتمر صحافى عقد بمقر الاتحاد أن الخشائر التي منيت بها شركات ومعاهد هذا القطاع نتج عنها خسائر ضخمةً لايمكن حصرها وانعكست سلبأ على القطاع وجميع العاملين فيه حيث يواجه نحو خمسة ألاف أسرة أزمة

ماليّة شديدة.

وقالوا إن هذا القطاع يعتبر المحسرك الأسساسي للقطاع الاقتصادي وسوق العمل المحلى لما لله من أهمية في تطوير وتنمية الكوادر التى تعمل في جميع مجالاتً الدولة ومن أهمها القطاء النفطى والوزارات كاشفين عن خروج الكثير من الخبراء والاستشاريين في هذا المجال إلى خارج البلاد تظرا لتراكم الديون وارتفاع الخسائر المالية وتسريح ألاف الموظفين الكويتيين وغيرهم مواجهين مصيرا يتطلب تدخل عاجل من سمو رئيس البوزراء ونواب مجلس الأمة لوضع الحلول السريعة لإنقاذ هذآ

وقالت رئيس مجلس ادارة اتحاد ومعاهد شركات التدريب والاستشارات الكويتية الشيخة امل الحمود الصباح، أن أزمة كورونا انعكست سلباً على مجال التدريب منذ بداية الجائحة حيث تعرض هذا القطاع الى اسوأ أنواع التضييق أوائل عام 2020.

القطاع من التدهور.

وأضافت الصباح خلال مؤتمر صحفى أن عشرين شهراً مضت كآن نتاجها عدم حصول الموظفين بمعاهد وشركات الاستشارات والتدريب على رواتبهم والتالي فقدانهم نفقات الحياة ومتطلباتها من الجارات ومصاريف أسرية تبعها تراكم الإيجارات على أصحاب ومستثمري هذا القطاع اللّذي لا زال حتي اليوم يبحث عن قرار أوَّ





← سلطان الخلف: رؤية 2035 الاقتصادية ترتكز على تأهيل وتطوير أداء الكوادر والقرارات في الاتجاه المعاكس

سارة منصور: 70 % من الشركات توقفت بسبب الخسائر والحلول في أيدي متخذي القرار

وقالت الصباح إن وزارة الصحة جعلت عودة نشاط هذا القطاع في آخر مرحلة من مراحل التدرج في رفع الحظر وهي المرحلة الخامسة والتي اعلن في 20/10/2021 مجلس الوزراء انتهاء العمل بالمرحلة الخامسة أى بعد عشرون شهرا من الآغلاق لجميع أنشطة الاستشارات والتدريب سواء على مستوى القطاع الخاص او الحكومي واسفرت الإجراءات بالغلق إلى فقدان المئات من الخبراء والعاملين في التدريب لوظائفهم بسبب ما تعرض له أصحاب هذه المكاتب والمعاهد من خسائر متواصلة تقدر بعشرات الملاسن علی مدی عشرون شهرا عجز أصحابها عن تسديد رواتب هؤلاء المتخصصين وخروج الكثير من الخبرآء الى خارج الكويت كما تكبد

تعويض أو عودة النشاط

سداد ایـجارات مکاتبهم ومعاهدهم وفقدان تام لاى عوائد ومازالوا حتى اللحظة يكابدون هذه المشاكل. واكدت الصباح ان هذا التضييق المدمس سبب الخسائر الفادحة الثي تعرض لها هذا القطاع

اصحاب الشركات والمعاهد

ممثلة بقرار وزارة المالية لتعويض الخسائر. بوقف جميع أنواع التدريب والمهام التدريبية الخارجية والداخلية في جميع وزارات الدولة وقطاع النفط. إستراتيجيات اقتصادية ومن جانبه كشف تائب

رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدكتور سلطان الخلف، أن الدولة وضعت رؤية اقتصادية 2035 واعتمدت على ركائز سبعة منها تطوير وتأهيل الكوادر وهو ما يعني اعتمادها على قطاع التدريب إلا أننا فوجئنا بقرارات معاكسة تماما لركائن الرؤية الاقتصادية والطموح بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري ولن تتحقق

تلك الطموحات إلا بسواعد الكوادر المؤهلة والمدربة. وأضاف أن تأهيل وتطوير الكوادر الوطنية يتطلب انشاء جهاز في مؤسسات الدولة لتدريب وتأهيل موظفى الدولة من خلال استراتيجية تبني على منظومة تعمل على تحقيق مبادئ الرؤية الأقتصادية وخطط الدولة لتنمية الموارد غير النفطية مؤكداً أن ذلك الطموح لن يتم وهناك تجاهل كبير وعدم اهتمام

الذي يعتبر قاعدة أساسية لاسيما قسرارات الدولة لتنمية الموارد. ولفت إلى أن الدولة رفع الحظر عن هذا القطاع اسوة بكل القطاعات أصبح مطلب وطنى وهدف من احل تعزيز وبناء قدرات العاملين بالدولة والقطاع النفطي

والخاص مؤكداً أنّ السماح لبعض الأنشطة المسحلة بالمرحلة الخامسة بمباشرة نشاطها بصورة استثنائية دون أن تلتفت الى تدهور قطاع الاستشارات والتدريب ، بل أن وزارة الصحة أصرت على استمرار التضييق على هذا القطاع رغم وجود قطاعات سمح لها بالمزاولة تشكل اكثر خطورة أكبر من النظرة إلى التدريب.

وذكسر أن المبالع التي ترصدها الحكومة الأجهزة ومؤسسات الدولة شبه معدومة ولا تتوافق مع ميزانية الدولة التي يتم رصدها لبعض المهام والانشطة التي تقل بكثير في أهميتها عن قطاع التدريب لافتا على انه اذا ما قورنت الكويت بدول مجاورة وعالمية بالإنفاق على التدريب نحدها متدنية حدا ولاتسمح بالنهوض بالكوادر الكويتية التي يجب إبراز

مواهبها وابداعها من اجل

التفاعل مع خطط الوزارة او خطط الدولة الرامية لتنمية المهارات وخلق كوادر مدربة على أعلى مستوى وتنفيذ الاستراتيجيات للدولة داعيا إلى عدم تهميش قطاع التدريب أذا كأنت تريد تنفيذ

كما ان تعميم ديـوان الخدمة المدنية رقم 14 لسنة 2021 بشأن التكليف بالمهمات الرسمية والايفاد فى السدورات التدريبية الخارجية بعد السماح بإقامة بعض الأنشطة . ولم يحاول معالجة تعميمه الذي أصدره لجميع جهات الدولة في 2020 بإيقاف جميع الدورات التدريبية المحلية حيث لم يشير التعميم رقم 14 لسنة 2021 الصير الدورات التدريبية المحلية رغم قناعتنا ان اصدار قرار السماح بالتدريب يتناقض مع قرارات الدولة بإيقاف

التدريب. وقال الخلف ان قيام الدولة بتجميد أنشطة قطاع التدريب من خلال قرارات مجلس الوزراء وبالتبعية قرارات وتعميمات وزارة المالية وديسوان الخدمة المدنية كلها أدت الى شل قطاع الاستشارات والتدريب وتعريضه للمزيد من

الخسائر الفادحة خلال المرحلة القادمة خاصة اذا علمنا ان قطاع التدريب والاستشارات يعتمد بنسبة 80% من اعماله مع الدولة (المتمثل بوزارات وهيئات الدولة وقطاع النفط) بينما يشكل القطاع الخاص 20%

💻 جانب من الحضور

وقال الخلف نوجه الرسالة التى تحمل مأساة قطاع مهم في الدولة ويمثل الاف المكاتب ومعاهد التدريب وما تعرض له في السابق وما يزال من تجميد وشل لكل نشاطاته الى سمو رئيس مجلس الوزراء نناشده بإيلاء هذا القطاع اهتمامه الخاص بإعادة النظر في القرارات التى شلت حركة القطاء وإعادة الحياة لهذا القطاع ليمارس دوره الوطنى في خدمة الكويت في خلق.

تحديات للنهوض بالأداء وفى ذات السياق أكدت مؤسس الاتحاد والناطق الرسمى ورئيس شركة "جلوبل قرانشآيز " بقطاع التدريب سارة منصور ان التحديات والأشكاليات التي تواجه شركات التدريب كبيرة جدا كلفت القطاء خسائر فاقت عشرات الملاسن من الدنانير نتيجة للغلق المستمر بسبب إجراءات

كورونا مؤكدة أن قرار وزارة المالية بوقف مخصصات التدريب المالية على أجهزة ومؤسسات الدولة يدفع إلي مزيد من الخسائر تواجه قطاع حيوي ومهم جدا في تحسين الأداء وتنمية الإبداع والابتكار لدي المنتجين في

وأشارت إلى أن القرار كان

بمثابة صدمة على جميع العاملين في هذا القطاع وأزمة مالنة فعليه تكبدتها الدولة بسبب جائحة كورونا لافتة إلى أن توفير الحلول لقطاع مهم يخدم الاقتصاد ودورة الاقتصاد الوطنية مبينة أن وقف ميزانية مخصصات التدريب من شأنه إعدام الشركات وتكبد مستثمريها ومساهميها خسائر مضاعفة فضلا عن فقدان الدولة قطاع مهم يعمل على تعزيز النمو المالى والاقتصادي لاسيما وان رفع كفاءة وإنتاج الموظف يعد أحد اهم ركائز خطط رفع الإيرادات المالية للدولة ودفع عجلة التنمية. وقالت المنصور ان هناك نحو %70 من الشركات العاملة في هذا المجال أغلقت وخرجت من السوق نتيجة للقرارات الأخبرة مبينة أن قطاع الاستشارات والتدريب

بيئة العمل وتنمية الرأس المال البشري لهذا القطاع داعية إلى ضرورة تقديم كل التسهيلات من اجل إعادة شريان الحياة لهذا القطاع ورفع حجم مخصصاته الحكومية وكذلك تعزيز الاهتمام بما يخدم خطط الدولة واستراتيجياتها كما ونوهت إلى أن القطاع

اثبت كفاءته منذ عشرات السنين وان في هنذا الأمر سيؤدي حتما إلى اغلاق بالأعودة لكافة شركات التدريب والاستشارات الكويتية وستفقد الكويت على اثره أحد أهم أعمدة الاقتصاد والتنمية وماله من تبعات خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هذا غير تسريح الاف العاملين من القطاع وبالتالي رفع نسبة البطالة بشكل الامكن تداركه لاحقا ويضر بكافة القطاعات وعجلة التنمية الاقتصادية ككل، فلا يخفى على الجميع اهتمام الدول المتقدمة بالتدريب والتطوير الوظيفي لما له من أهمية قصوى ودوره الرئيسي في تنمية وتطوير وتوسيع آفاق السلوكيات الإداريّة والمهنية والفنية، والتفكير المنظّم والتعامل والقدرة على حل المشكلات المختلفة والتعامل معها، والقدرة على التأقلم مع التغيرات ومستحدات العصر وأستثمار قدرات الموظفين بما يعود بالنفع على جميع أطراف المصلحة. كما يقدم التدريب الكفاءات البشرية التي تحتاجها أي منظمة لتحقيق أهدافها، ويعمل على تأهيلهم أفضل تأهيل بما يتناسب مع متطلبات التطور السريع، كما ويحقق الاستقرار المطلوب في الانتاج، حيث أن وجود عاملين مدريين في المنظمات الحكومية والنفطية وغيرها بضمن استمرآر العملنة التشغيلية بالصورة المثلى ورفع مستوى الكفاءة

والانتاج المحلي. وألمحت إلى ان الاتحاديعمل حاليا على تأسيس منصة عالمية ومحلية وإقليمية وهي الإولي من نوعها محليا وهى منصة تعليمية للتفاعل مع العالم الخارجي لمواكبة التطورات في هذا المجال داعية أعضاء الاتصاد إلى التفاعل مع الاتحاد للانضمام

إلى هذه المنصة.

بهدف الاستفادة من النمو والتوسع المتواصل للتجارة الإلكترونية في أمريكا

بقطاع التدريب والتعليم

«جي إف إتش» تستحوذ على محفظة بـ 2 مليار دولار لستودعات لوجستية في «أمازون»

إف إتش المالية ("جي إفّ إتـش" أو "المجموعة") عن استثمارها الناجح في محفظة أصول لوجستية عالية الجودة ومدرة للدخل مؤجرة لشركة أمازون، في إطار معاملة تقدر قيمتها حالياً بأكثر من 2 مليار دولار أمريكي. هذه المحفظة المكونة من14 أصل من الأصول اللوجستية المخصصة للمهام الصعبة والواقعة في مناطق استراتيجية في إحدى عشر ولايسة، مؤجّرة بالكامل بموجب عقود طويلة الأجل لشركة التجارة الإلكترونية العالمية العملاقة أمازون.

تتجاوز المساحة الإحمالية للمحفظة 11 ملايين قدم مربع مما يعكس مواصلة جي إفّ إتش التوسع في محفظتها من الأصول اللوجستية في الولايات المتحدة. يرتكز دافعً جى إف إتش للاستثمار في هذه الأصول على مقومات طويلة الأجل للنمو المتواصل

ظهور لوجستيات سلسلة التوريد وعدم قدرة العرض على تلبية الطلب الحالي والمستقبلي من حيث بناء المنشآت اللوجستية. لقد تضاعف معدل الطلب على مساحات التخزين ليتجاوز حجم العرض الجديد بمقدار 41 مليون قدم مربع في الربع الثالث 2021 فيما تواصل التجارة الإلكترونية النمو بعدفترة الجائحة.

من جانب آخر، فإن تأثير الكميات المتزايدة في الموانئ عبر الولايات المتحدة نتيجة لارتفاع معدل الطلب على حميع البضائع بعد الجائحة، وتوسع قناة بنما في أحجام الشحن إلى الموانئ الشرقية للولايات المتحدة والتوجه نحو تقليص أوقات التسليم لمواجهة الضغط من كبار شركات التجارة الإلكترونية يساهم أيضا في زيادة الطلب على مساحات التخزين

تم تصميم الأصول وبناؤها لتلائم متطلبات شركة أمازون كما تتميز بمواقعها الاستراتيجية بالقرب من الموانئ الرئيسية والبنية التحتية الهامة، مما يقلل من نفقات النقل البري الداخلي ويوفر إمكانية وصول كبيرة إلى غالبية السوق الأمريكية. تم الاستثمار من قبل جي إف إتش بشراكة مع

بريلوك القابضة، وبجانب مجموعة من المؤسسات الاستثمارية المعروفة. تقع بريلوك القابضة في لوس أنجلوس وهي مالك ومشغل ومطور عقاري مع إجمالي أصول تحت الأدارة تزيد قيمتها على 4 مليارات دولار أمريكي عبر 13 مليون قدم مربع من الاستثمارات المكتبية والصناعية. وعلق بريت ليبمان، الرئيس التنفيذي لشركة بريلوك، بشكل كبير يزيد على 135% تقع في أماكن استراتيجية، "تثمن بريلوك علاقتها

للتجارة الإلكترونية، مقارنة بنفس الفترة من معروف في جي إف إتش ونتطلع إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية محفظة اللوجستيات. إن القوة التي تمتاز بها فئة هذا الأصل لا تضاهى في القطاع العقاري بالولابات المتحدة كما أن محفظة بريلوك مؤهلة لتحقيق القيمة. "

من جانبه، قال نائل مصطفى، الرئيس المشارك للاستثمار - العقارات في جى إف إتش، "يسعدنا الإعلان عن استثمار كبير آخر في قطاع الأصول اللوجستية في الولايات المتحدة، الذي يواصلالنموبشكل قوي ومن المتوقع أن يواصل زخمه الإيجابي على المدى القريب بما يشهده الاقتصاد الأمريكي من نمو ونظرا لإزدياد الطلب بشكل كبير على الأصول اللوجستية والمستودعات. من الجدير بالذكر أن الأصول الـ 14

تدفق البضائع وتسليمها بشكل فعال إلى قاعدة عملائها الضخمة والمتوسعة بشكل مستمر في جميع أنحاء الولايات المتحدة.يتم دعم الاستثمار من خلال النمو المستمر في التجارة الإلكترونية، حيث تعتبر أمازون شركة رائدة بلا منازع، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الطلب على المساحات الصناعية والمستودعات اللوجستية عالية الحودة المطلوبة للتخزين والتوزيع. كما أننا نتطلع إلى العمل مع شركائنا في هذا القطاع الاستثماري لتعزيز قيمة هذه المحفظة بالإضافة إلى الاستمرار في البحث عن فرص أخرى لترسيخ تواجدنا في قطاع الأصول

اللوجستية لسوق العقارات

في كل من الولايات المتحدة

ومصممة خصيصاً لأغراض

محددة، وهي أصول حديثة،

تتيح لأمازون التعامل مع

نظم بنك برقان تدريبًا خاصًا لموظفيه على الإنعاش القلبي الرئوي (CPR) وأساسيات تقنيات الإسعافات الأولية بالتعاون م مستشفى دار الشفاء في إطار برنامج Be a hero، Act، Connect Protect. ويدعم هذا التدريب جهود البنك الإستراتيجية للعناية بصحة موظفيه ورفاهيتهم، وتعزيز السلامة في مكان العمل بالاعتماد على مشاركة موظفين مدربين قادرين على المساهمة في مواجهة حالات الطوارئ المحتملة.شارك في التدريب على تقنيات الإنعاش القلبي الرّئوي للكبار والأطفال 30 موظفا من مختلف الإدارات. وقد تم تشجيع المشاركين على التفاعل مع المدرب لتعميق فهمهم لتقنيات الإسعاف والإنعاش، وضمان فعالية المهارات التي اكتسبوها. كما حصل المشاركون عند انتهائهم من التدريب بنجاح،

يساهم بشكل كبير في تحسين



جمعية القلب الأمريكية.

على رخصة CPR صالحة لمدة عامين، من صرّحت سهام الخريف، اختصاصي التعلم- قسم التعلم وتطوير الكفاءات تعليقاً على هذه المبادرة قائلة " يترجم تنظيم التدريب على الإنعاش القلبي الرئوي جهود برقان المستمرة لتعزيز بيئة العمل وإضافة أفضل قيمة ممكنة لموظفينا علي المستويات الاجتماعية والنفسية والجسدية في إطار البرنامج الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية. وتمثل هذه المبادرة نقطة مضيئة أخرى في مسيرة ثقافتنا المؤسسية التي نركز من خلالها على الحفاظ على سلآمة موظفينا وصحتهم وتعزيزها لزيادة الإنتاجية الفردية والمؤسسية. نحن في بنك برقان فخورون بالانتماء إلى عائلة تبيرة